

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

Faculté : Sciences économie et commerce et de gestions



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département : Sciences économiques

قسم: العلوم الاقتصادية

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2020/2019

Concours d'accès au doctorat 3^e cycle, LMD 2019/2020

الاختصاص: السياسات التجارية والمالية الدولية

Spécialité :

الخيار رقم: 03

Variante :

اختبار: تمويل دولي

Epreuve :

السؤال الأول: (05 نقاط)

يُعرّف التمويل الدولي في أبسط مفاهيمه على أنه انتقال أو تحرك رؤوس الأموال بمختلف أشكالها بين دول العالم من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها، إلا أنه في بعض الحالات تتدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد رغم ما يعانيه من عجز في رؤوس الأموال.

المطلوب:

- ما هي الحالات التي يستمر فيها تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد رغم ما يعانيه من عجز في رؤوس الأموال؟

السؤال الثاني: (07 نقاط)

إن أزمات سعر الصرف التي تعرضت لها العديد من الاقتصاديات التي كانت تتبع نظام سعر الصرف الثابت مع نهاية القرن الماضي لم تترك لكثير منها بديلا سوى تعويم العملة.

المطلوب:

- ماهي شروط الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن؟ مع الشرح؟

السؤال الثالث: (08 نقاط)

- اشرح كيف تتدخل السلطات النقدية في تحديد سعر صرف عملتها؟

بالتوفيق

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

Faculté : Sciences économie et commerce et de gestions



العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية:

Département : Sciences économiques

العلوم الاقتصادية

قسم:

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2020/2019 Concours d'accès au doctorat 3^e cycle, LMD 2019/2020

Spécialité : السياسات التجارية والمالية الدولية

الاختصاص:

Variante : 03

الخيار رقم:

Epreuve : الاجابة النموذجية لمادة التمويل الدولي

اختبار:

الاجابة على السؤال الأول: (05 نقاط)

الحالات التي يستمر فيها تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد رغم ما يعانيه من عجز في رؤوس الأموال هي:

- أزمات المديونية الخارجية: (1ن)

- عدم الاستقرار المصرفي والمالي: (1ن)

- عمليات المضاربة على تغيرات أسعار الصرف: (1ن)

- اختلاف مستويات أسعار الفائدة بين الدول: (1ن)

- عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية. (1ن)

الاجابة على السؤال الثاني: (07 نقاط)

أهم شروط الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن:

- 1- سوق للنقد الأجنبي تتسم بالعمق والسيولة: إن تطبيق نظام سعر الصرف المرن يتطلب وجود سوق للنقد الأجنبي على درجة كافية من السيولة والكفاءة والعمق تسمح باستجابة سعر الصرف لقوى السوق. وتتسم هذه الأسواق في معظم البلدان النامية بالضيق وعدم الكفاءة، ويرجع ذلك جزئياً إلى اعتمادها بدرجة كبيرة على اللوائح التنظيمية للصرف الأجنبي، كما يعرقل جمود سعر الصرف تنمية سوق الصرف الأجنبي لضعف الحافز لدى المشاركين في السوق لتشكيل آراء بشأن اتجاهات سعر الصرف أو اتخاذ مواقف أو إدارة المخاطر، فضلاً عن ذلك، فإن البنك المركزي الذي يدير نظاماً للسعر الثابت عادةً ما ينشط للعمل في السوق بحكم الضرورة وهو ما يقيد النشاط فيما بين البنوك. (1.75)

2- سياسات متماسكة تحكم تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي: بينت التجارب القطرية السبب في الحاجة إلى أن تكون عمليات

التدخل انتقائية ومقتصرة وذلك نظراً ل: (0.75ن)

• صعوبة اكتشاف وقياس اختلال التعادل في سعر الصرف، نظراً لتنوع المنهجيات المستخدمة في تقدير سعر صرف التوازن؛

..... (0.25ن)

• التذبذبات قصيرة الأجل في سعر الصرف قد لا تستدعي دائماً القيام بالتدخل، فقد ينشأ التذبذب في سعر الصرف من التغيرات في

الأسس الاقتصادية الكلية، أو وصول معلومات جديدة تعكس عمليات السوق في اكتشاف الأسعار؛ (0.25ن)

• قد لا يكون التدخل الرئسي دائماً فعالاً في التأثير على سعر الصرف أو تقليل التذبذب كما لوحظ في الشيلي والمكسيك وتركيا، والواقع

أن التدخل غالباً ما يزيد من تذبذب أسعار الصرف؛ (0.25ن)

• يكون التدخل أكثر فاعلية نسبياً عندما يكون نادراً نسبياً نظراً لأنه يعظم لأقصى حد عنصر المفاجئة ويبقي ثقة الأسواق في الالتزامات

الرسمية بمرونة سعر الصرف؛ (0.25ن)

3- ركيزة اسمية ملائمة تحل محل سعر الصرف الثابت: مع تحول أي بلد إلى نظام صرف أكثر مرونة، فإن عبء إدارة السيولة (المعروض

النقدي) ينتقل من التدخل في سوق الصرف الأجنبي إلى أدوات السياسة النقدية الأخرى، وعلى الرغم من أهمية هذه الأدوات في ظل أي من

أشكال نظم الصرف، فإن أهميتها تزداد في ظل مرونة سعر الصرف. ومع صعوبة إنشاء ركيزة اسمية بديلة ذات مصداقية، لجأ العديد من

البلدان إلى التخلي ببطء عن ركيزة سعر الصرف باعتمادها على سبيل المثال نطاق تقلب زاحف كنظام وسيط إلى حين التحرك نحو ركيزة

اسمية أخرى، وربما بعد فترة طويلة، وعادةً ما يحدد نطاق التقلب باتساق حول سعر مركزي زاحف على أن يتسع تدريجياً حتى ينحسر

الاختلاف بين أهداف سعر الصرف وأهداف التضخم في آخر المطاف لصالح أهداف التضخم، وقد نجحت كل من الشيلي وبلغاريا وبولندا في

التحول باستخدام نطاقات تقلب زاحفة اتسعت بمرور الوقت استجابة لزيادة التدفقات الرأسمالية الوافدة. (1.75ن)

4- نظم فعالة لتقييم وإدارة مخاطر سعر الصرف في القطاعين العام والخاص: عندما يتم تعويم عملة بلد ما تنتقل مخاطر سعر الصرف

من القطاع العام (البنك المركزي) إلى القطاع الخاص، فلا يصبح القطاع العام بعد ذلك مستعداً للتدخل عند مستويات أسعار ثابتة. وفي

واقع الأمر، يحدث التحول غير المنظم غالباً نتيجة اختلالات لا يمكن التعامل معها في الميزانية العمومية للقطاع العام، وبالتالي فإن تحديد

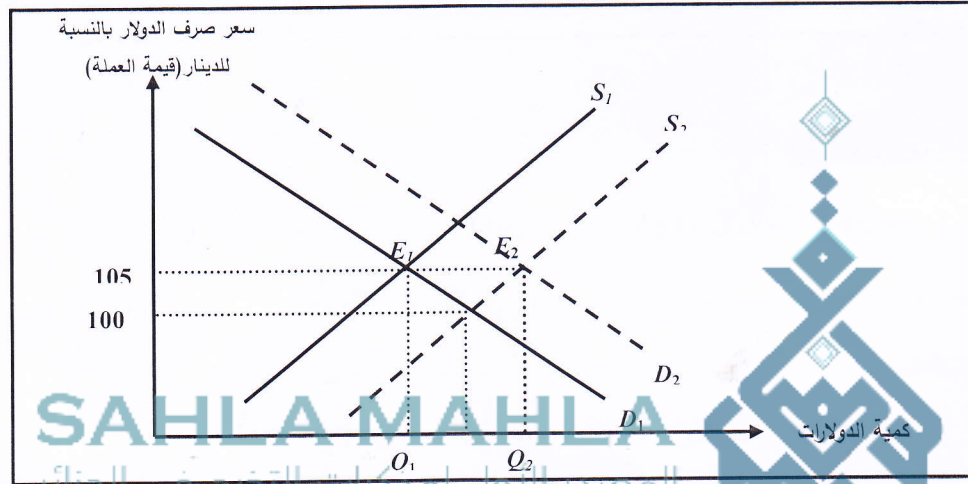
حجم ونطاق المخاطر التي يتعرض لها سعر الصرف في القطاعات المالية وغير المالية هو أيضاً عنصر أساسياً في تحقيق التحول المنظم من نظم

الربط، وقد تؤثر مخاطر سعر الصرف التي يتعرض لها القطاع الخاص إلى حد كبير على وتيرة التحول ونوع نظام الصرف المرن الذي يعتمد

(نطاق التقلب مقابل التعويم على سبيل المثال) وسياسات التدخل الرئسي. (1.75ن)

1ن

يُعتبر سعر الصرف الثابت السعر المحدد قانوناً من طرف الحكومات، حيث تتدخل السلطات النقدية بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية خلال فترات متفاوتة لكي تحافظ على قيمة عملتها واستقرار سعرها والحيلولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه على المستوى المحدد، متصدية بذلك لقوى السوق وتأثيرها. فلنفرض أن الجزائر قررت تثبيت سعر صرف الدولار مقابل الدينار بـ 105 دينار جزائري للدولار الواحد، ونتيجة لعملية ما قررت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة الاستثمار في الجزائر وبالتالي زيادة عرض الدولار، وانتقال منحنى العرض إلى اليمين من S_1 إلى S_2 ، كما هو موضح في الشكل التالي:



(02ن).....

1ن

فهذه العملية ستؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار إلى 100 مثلاً، ولأن الحكومة قررت تثبيت هذا السعر فإنها ستحاول منع انخفاض الدولار إلى المستوى 100 دينار، وبالتالي تلجأ إلى شراء كميات من الدولار مقابل الدينار وبالتالي زيادة الطلب على الدولار فينتقل منحنى الطلب الأعلى من D_1 إلى D_2 وبذلك ثبات السعر عند 105، والعكس صحيح عند شراء السلع الأمريكية. ولكن استمرار نظام تثبيت سعر الصرف يشكل صعوبة بالغة، حيث يتطلب هذا النظام وجود احتياطات كافية من العملات الأجنبية تمكن البنك من التدخل بائعاً ومشترياً للعملات كلما لزم الأمر، ونظراً لمحدودية الاحتياطات ونفاذها، فلا يمكن أن يستمر هذا عند سعر محدد مثل 105، لذا نرى أن الدول التي

1ن

تطبق النظام الثابت تغيره من حين إلى لآخر وذلك لإعطائه نوعاً من المرونة.

1ن

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

Faculté : Sciences économie et commerce et de gestions

Département : Sciences économiques



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2020/2019

Concours d'accès au doctorat 3^e cycle, LMD 2019/2020

Spécialité :	نقود ومؤسسات مالية / السياسات التجارية والمالية الدولية / العوامة والتكتلات الإقليمية	الاختصاص:
Variante :	01	الخيار رقم:
Epreuve :	الاقتصاد الكلي	اختبار:

الجزء النظري: وضع باختصار ما يلي: ... (08 نقاط)

- 1) يلاحظ من دراسة منحني IS ومنحني LM أن الدخل يتغير في اتجاه معاكس لتغير معدل الفائدة بالنسبة للمنحني الأول، ويتغير في نفس اتجاه تغير معدل الفائدة بالنسبة للمنحني الثاني، بماذا تفسر ذلك؟ ... (04 نقاط)
- 2) لقد أحدث كينز قطيعة ثلاثية مع التحليل الكلاسيكي، فقيما تمثل هذه القطيعة؟ ... (04 نقاط)

الجزء التطبيقي: ... (12 نقطة)

- ارسم شكلا بيانيا يتقاطع فيه منحني الاستهلاك (C) مع خط 45 درجة عند مستوى الدخل 150 وحدة، مع بداية الاستهلاك من نقطة 75 وحدة. استخدم هذا الشكل في الإجابة على الأسئلة الموالية:
- 1) احسب الميل الحدي للاستهلاك (b)؟
 - 2) ارسم دالة الادخار (S) المرتبطة بهذا الشكل؟
 - 3) إذا كان مقدار الاستثمار (I) 25 وحدة، ارسم دالة الاستثمار؟
 - 4) ارسم منحني (C+I)؟
 - 5) عند أي مستوى من الدخل يتقاطع منحني (C+I) مع خط 45 درجة؟
 - 6) ما هو مستوى الدخل التوازني عند تقاطع منحني I مع منحني S؟
 - 7) حدد مستوى الاستهلاك عند ذلك المستوى من الدخل؟
 - 8) في حالة انخفاض الاستثمار الى 0، بين مستوى الدخل الجديد؟
 - 9) بكم تغير الدخل في هذه الحالة؟
 - 10) احسب مضاعف الإنفاق الاستثماري (K_I)؟
 - 11) بالاعتماد على قيمة الميل الحدي للاستهلاك احسب قيمة المضاعف الديناميكي لأربع فترات؟
 - 12) حدد مع التبرير أي قيمة من القيم الثلاث للميل الحدي للاستهلاك التي يكون فيها أثر المضاعف الديناميكي أكبر خلال ثلاث فترات: $b=0.5$, $b=0.6$, $b=0.8$

بالتوفيق

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

Faculté : Sciences économie et commerce et de gestions

Département : Sciences économiques



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2020/2019

Concours d'accès au doctorat 3^e cycle, LMD 2019/2020

الاختصاص:	نقود ومؤسسات مالية / السياسات التجارية والمالية الدولية / العوامة والتكتلات الإقليمية
الخيار رقم:	01
اختبار:	الاقتصاد الكلي - الإجابة النموذجية
Spécialité :	Variante :
Epreuve :	

الجزء النظري: ... (08 نقاط)

1) أن تغير الدخل في اتجاه معاكس لمعدل الفائدة بالنسبة لمنحنى IS (والتي تمثل كل نقطة من نقاطه معدل من الفائدة ومستوى مناظرا من الدخل يحققان تعادل ما بين الاستثمار والادخار) هو نتيجة الفرضية التي مفادها أن الاستثمار يرتبط عكسيا مع الفائدة حيث كلما انخفض معدل الفائدة (تكلفة رأس المال) كلما ارتفع حجم الاستثمار وبالتالي فالدخل في التوازن يرتفع والعكس بالعكس.

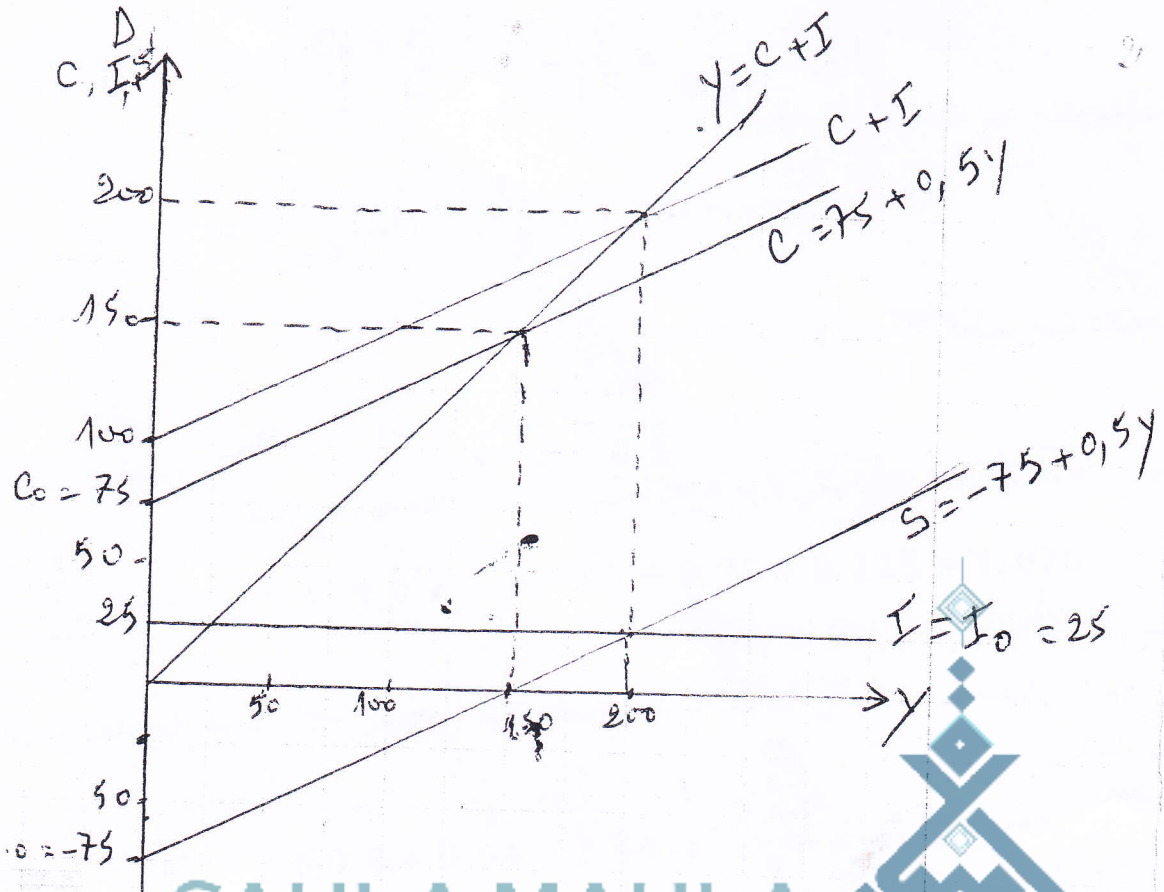
2) أما سبب تغير الدخل في نفس اتجاه معدل الفائدة بالنسبة لمنحنى LM (والتي تمثل كل نقطة من نقاطه معدل من الفائدة ومستوى مناظرا من الدخل يحققان تعادل ما بين عرض النقود والطلب عليها) فيرجع الى أن الطلب الحقيقي على النقود بدافع المضاربة $L(i)$ هو تابع متناقص لمعدل الفائدة (1) أو بمعنى آخر إن الدخل هو تابع متزايد ل (1) باعتبار أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود للمضاربة وينتج عنه زيادة في الدخل، أما زيادة نقود المضاربة (أي زيادة عرض النقود لدى الأفراد) تسبب انخفاض في معدل الفائدة وبالتالي يؤدي الى انخفاض الدخل.

2) القطيعة الثلاثية لكينز مع التحليل الكلاسيكي :

أ- نظرية كمية النقود: حسب الكلاسيك فان التغير في كمية النقود تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار، والعكس غير صحيح، وحسب كينز فان التغير في المستوى العام للأسعار له تأثير فعلي على كمية النقود ذاتها، كما ان اثر التغير في الطلب الكلي على الإنتاج هو أكبر بكثير من اثر التغير في الاسعار على الإنتاج.

ب- حيادية تدخل الدولة: يعتقد كينز انه لم يعد لاحد ممكنا الاخذ بفكرة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، حيث انه وكتيجة للتطورات الاقتصادية التي حصلت انذاك (وبالأخص الازمة المالية 1929) استوجب الاهتمام الكبير بالتحليل الكلي وبالسياسات الاقتصادية الهادفة الى زيادة معدات التنمية الاقتصادية وتفادي الازمات الاقتصادية.

ج- قانون ساي: قانون (ساي) جرى تفنيده ونقده بشدة من جانب كينز في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والنقود والفائدة"، وذلك لوجود امكانية العجز في الطلب الفعال، حيث يرى كينز ان النظرية الكلاسيكية المرتكزة على قانون ساي هي غير واقعية. في السوق التنافسي بمفهوم غير ضروري ان ينفق الدخل المستلم اوتوماتيكيا على الاستهلاك والاستثمار. جزء من الدخل ربما يتم توفيره ويذهب لزيادة الممتلكات الفردية. ولهذا، سيظهر نقص في الطلب المتراكم مسببا فائض في الإنتاج وبطالة في البلاد.



3

1- حساب الميل الحدي لدالة الاستهلاك C:

$$C = C_0 + bY \Rightarrow 150 = 75 + b(15) \Rightarrow b = \frac{75}{150} = 0.5$$

0,5

2- رسم دالة الادخار S المرتبط بهذا الشكل: انظر ل

لرسم البياني اعلاه.

3- رسم دالة الاستثمار I المساوية لـ 25 وحدة: انظر للرسم البياني اعلاه.

4- رسم منحنى (C+I): انظر للرسم البياني اعلاه.

5- حساب مستوى الدخل عند تقاطع (C+I) مع خط 45 درجة:

$$Y = \frac{C_0 + I_0}{1 - b} = \frac{75 + 25}{1 - 0.5} = \frac{100}{0.5} = 200$$

1

6- مستوى الدخل التوازني عند تقاطع I مع S:

• دالة الادخار: $S = Y - C \Rightarrow S = -75 + 0.5Y$ وبالتالي:

1

$$S = I \Rightarrow -75 + 0.5Y = 25 \Rightarrow Y = \frac{100}{0.5} = 200$$

7- تحديد مستوى الاستهلاك عند دخل التوازن:

$$C = 75 + 0.5(200) = 175$$

1

8- تحديد مستوى الدخل بعد انخفاض الاستثمار الى 0: (1)

$$Y = \frac{C_0 + I'_0}{1 - b} = \frac{75 + 0}{1 - 0.5} = \frac{75}{0.5} = 150$$

9- حساب مقدار تغير الدخل في هذه الحالة:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b} (\Delta I) = \frac{1}{0.5} (0 - 25) = \frac{-25}{0.5} = -50 \quad (1)$$

10- حساب قيمة مضاعف الإنفاق الاستثماري K_I :

$$K_I = \frac{1}{1 - b} = \frac{1}{0.5} = 2 \quad (0.5)$$

11- حساب قيمة المضاعف الديناميكي لأربع فترات حسب قيمة الميل الحدي للاستهلاك:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = (1 + b + b^2 + b^3) = 1 + 0.5 + 0.25 + 0.125 = 1.875 \quad (1)$$

12- قيم K_I الساكنة على التوالي: $K_I = 2, K_I = 2.5, K_I = 5$ (0.5)

تحديد حجم أثر المضاعف الديناميكي لثلاث فترات لكل الحالات أعلاه من خلال قسمة المضاعف الديناميكي على المضاعف الساكن:

$$K_I = 1 + 0.8 + 0.64 = 2.44 \Rightarrow \frac{2.44}{5} = 48.8\%$$

$$K_I = 1 + 0.6 + 0.36 = 1.96 \Rightarrow \frac{1.96}{2.5} = 78.4\%$$

$$K_I = 1 + 0.5 + 0.25 = 1.75 \Rightarrow \frac{1.75}{2} = 87.5\%$$

من النتائج أعلاه يتبين أن أكبر أثر للمضاعف الديناميكي المحصل عليه لثلاث فترات هو عندما $b=0.5$ والذي بلغ ما نسبته 87.5% من الأثر المحقق كليا، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من أثر المضاعف الديناميكي يتم الحصول عليه في عدد من الفترات كلما كان الميل الحدي للاستهلاك صغيرا يقترب أكثر من نهايته المتمثلة في قيمة المضاعف البسيط K_I .

انتهى نص الإجابة النموذجية